



S U D A N

PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS

305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160



بيان

الأستاذ/ علي أحمد كرني

وزير الخارجية

رئيس وفد السودان

أمام

الدورة (٦٧) للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك ٢٩ سبتمبر ٢٠١٢م

الرجاء المراجعة قبل الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،

السادة أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات ،

السادة أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود ،

السادة أعضاء الوفود الموقرة ،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة ،

السيدات والسادة ،،

يُسعدني في البدء أن أتقدم لكم بالتهنئة الحارة لإنتخابكم رئيساً للدورة (٦٧) للجمعية العامة للأمم المتحدة . وإنى لعلى ثقة بأن خبرتكم ستقود إجتماعات هذه الدورة للنجاح . كما أود أن أعرب عن تقديرنا وثنائنا لسلفكم السيد السفير ناصر عبد العزيز النصر ، ونتقدم بالشكر والتقدير كذلك للسيد الأمين العام بان كي مون لجهوده لتعزيز دور الأمم المتحدة .

كما أرجو أن أعرب عن أملنا في أن تُكثل مداولات هذه الدورة بالنجاح بما يخدم تطلعات وآمال شعوب العالم في العيش في أمن وسلام وإستقرار إتساقاً مع القيم والمبادئ التي نادى بها ميثاق الأمم المتحدة .

السيد الرئيس،،

لقد سعدنا بأن يكون الموضوع الرئيس لهذه الدورة من الجمعية العامة تسوية المنازعات بالوسائل السلمية . إن مبدأ التسوية السلمية للمنازعات يُعد من المبادئ الأساسية ، حيث أكد ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين وذلك بتسوية النزاعات بطرق سلمية أو اتخاذ تدابير جماعية وفعالة لمنع الأسباب

التي تهدد الأمن والسلم الدوليين وفقاً للميثاق والقانون الدولي . إن تسوية المنازعات بالطرق السلمية يتطلب تضافر جهود الأسرة الدولية لمخاطبة أسباب وجذور النزاعات والتي يُعتبر إنعدام التنمية المستدامة والمتوازنة من أهم تلك الأسباب إذ تستأثر أقلية بخيرات العالم وتعيش الأغلبية العظمى من البشرية في فقر مدقع وإنعدام للخدمات الأساسية المرتبطة بحياة الإنسان مما يتطلب المزيد من الجهد لتحقيق أهداف التنمية الألفية .

السيد الرئيس،،

إن نشر ثقافة السلام والتسامح والإمتناع عن إذكاء وإثارة النعرات العرقية والجهوية والثقافية ، والعنف الإساءة للأديان والمعتقدات وتحقير المقدسات والأنبياء ، يجب أن يكون من أولويات واهتمامات الأمم المتحدة ، كما يتوجب على الأمم المتحدة العمل على منع الإستهزاء بالرُسل المكرمين تحت ذريعة حرية التعبير . ولعل الفيلم الأخير المُسئ للرسول محمد صلى الله عليه وسلم وردة الفعل التي حدثت لهي خير دليل على خطورة هذا الأمر وأثره على السلام والأمن الدوليين .

السيد الرئيس،،

شهدت بلادي نزاعاً متطاولاً إستمر لأكثر من ستة عقودٍ من الزمان أقعده عن تحقيق السلام والتنمية والإستقرار وامتدت الآثار السالبة لذلك النزاع إلى الإقليم ، وإيماناً من حكومة السودان بأهمية وضع حد لهذا النزاع وتماشياً مع ما هو مُقر في مواثيق الأمم المتحدة بضرورة حل النزاعات بالطرق السلمية فقد بدأت مفاوضات شاقة وعسيرة إمتدت لأكثر من عقد من الزمان والتي توجت بتوقيع إتفاقية السلام الشامل تحت رعاية منظمة الإيقاد ، وقد ساهم كثير من الشركاء الإقليميين والدوليين في الوصول إلى ذلك الإتفاق ، وقد إلتزمت الحكومة السودانية بتنفيذ

الإتفاق خلال الفترة المحددة والتي إنتهت بإجراء الإستفتاء المشهود الذي إختار فيه شعب جنوب السودان الإنفصال . وقد يسَّرت حكومة السودان كل ذلك وبادرت بالإعتراف بجمهورية جنوب السودان مع إلتزام كامل بدعم الدولة الوليدة عبَّر عنه السيد رئيس الجمهورية الرئيس عمر حسن أحمد البشير شخصياً في الإحتفال باعلان ميلاد الدولة الجديدة في الجنوب ، ورغم كل ما قدمه السودان في سبيل تيسير ميلاد جمهورية جنوب السودان إلا أن كثيراً من العوائق والعراقيل وُضعت في طريق تطبيع علاقة البلدين الجارين . وقد أدى التأخر في إبرام إتفاقات هامة نُص عليها في الإتفاقية قضايا ما بعد الإستفتاء إلى كثير من التوترات إنتهت بقرار مجلس السلم والأمن الأفريقي وخارطة الطريق في أبريل ٢٠١٢م وقرار مجلس الأمن الدولي ٢٠٤٦ الذي أكد على روح قرار مجلس السلم والأمن الأفريقي . وقد بدأنا مرحلة جديدة من التفاوض الجاد وبرعاية الفريق الأفريقي رفيع المستوى كُللت بتاريخ ٢٧ سبتمبر الجاري بإبرام إتفاقيات هامة جداً في أديس أبابا حول الإقتصاد والأمن وأوضاع المواطنين في الدولتين وإتفاق إطاري يضمن التعاون بين البلدين في كافة المجالات وقد تم ذلك بإرادة وحكمة القيادة في البلدين وبصبر طويل على التفاوض وبتنازلات كثيرة تجاوزت ما هو قائم من المطالبات الكثيرة إلى مستقبل مفتوح يُبشر بتعاون أوسع يحقق مصالح الشعب في البلدين ، وما كان ذلك ليتم إلا بالعزيمة التي أعدها الرئيس عمر البشير باستمرار الحرص على حل النزاعات بالطرق السلمية بدءاً بتوقيع إتفاقية السلام الشامل وإتفاقية أبوجا حول دارفور وإتفاق الشرق ووثيقة دارفور مما يؤكد للعالم أن قيادة السودان تنطلق من مبادئ راسخة تُعلي من شأن الأمن والإستقرار وتسعى لإقرار السلام والتنمية .. ولتعلم أي جهة تسعى بتشويه صورة السودان وقيادته أن النهج الذي تتبناه في علاج قضايانا يُكذب الإدعاءات وإشانة السمعة .

السيد الرئيس،،

إن ما جرى في السودان من عزيمة غالبة قضت على أسباب الفتن والحروب رغم ما تعانيه بلاده من ضغوط سياسية واقتصادية وعقوبات جائرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية يقتضي وقفة جادة لمساعدة السودان لعبور هذه المرحلة الحساسة إلى آفاق أرحب ويتمثل ذلك في رفع العقوبات وإلغاء ديون السودان ودعم الأوضاع الاقتصادية .

السيد الرئيس،،

أكد السودان أكثر من مرة إلتزامه بسياسة حُسن الجوار وعزمه على تعزيز العلاقات الأخوية مع جنوب السودان لأن ما تم إنجازه هو عمل كبير أنهى أطول الحروب التي شهدتها القارة الأفريقية ، وبذات العزيمة فإننا سعيينا في إستكمال بقية القضايا العالقة ، التي تبقى منها القليل ، ومن هذا المنطلق ومن أجل الحرص على إستمرار التعاون الصادق مع دولة جنوب السودان تم يوم الخميس الموافق ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢م بالعاصمة الأثيوبية التوقيع على تسع إتفاقيات بين حكومتَي السودان وجنوب السودان في مجالات : الأمن والإقتصاد والحدود والنفط والتجارة والصيرفة والمعاشات والديون والأصول وموضوعات إقتصادية أخرى . وتجئ هذه الخطوة الهامة تأكيداً لإلتزام السودان بسياسة حُسن الجوار وعزمه على تعزيز العلاقات الأخوية مع دولة جنوب السودان وإستكمالاً للوصول لتفاهم شامل لكافة القضايا العالقة .

وبالرغم من عدم التوصل لإتفاق بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي لخلاف بشأن المرجعية التي يمكن الإستناد عليها في هذا الشأن ، فالسودان يؤكد الإلتزام الكامل ببروتوكول أبيي وإتفاقية أبيي الموقعة في يونيو ٢٠١٢م ، وقانون الإستفتاء حول أبيي الذي أجازته الجانبان عبر البرلمان السوداني في عام ٢٠١٠م .

وهنا لابد من التأكيد والإشادة بدور الطرفين والوساطة ورئيس الوزراء الأثيوبي الراحل مليس زناوي وخلفه هايلي ماريام دسالنق بصفته رئيساً للإيقاد وبعض الشركاء الدوليين والذين لولا جهودهم المقدره لما تم التوصل لهذا الإتفاق والمضي قدماً في توقيع الإتفاقيات مع دولة جنوب السودان ، وهذا يقودنا للإشارة لأهمية ودور الوساطة في حل النزاعات بالطرق السلمية ومن خلال التفاوض الجاد المثمر .

نؤكد مجدداً على دور المجتمع الدولي للقيام بواجبه ومسئوليته لمساعدة الطرفين والإلتزام بواجباته وإلتزاماته السابقة بعد توقيع إتفاقية السلام الشامل بتقديم المساعدات المادية والعينية التي ستساهم في دفع عملية التطور والنماء في دولتي السودان وجنوب السودان .

وإذ تطالب حكومة السودان المجتمع الدولي لممارسة المزيد من الضغوط على المجموعات المتمردة لوقف الإعتداءات المتكررة على ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق ، فإننا نؤكد بأن حكومة السودان ستستمر من الإضطلاع بواجبها في حفظ الأمن وحماية المدنيين وإستكمال مشاريع التنمية . حيث تشهد ولاية النيل الأزرق إقامة أكبر مشروع تنموي يتمثل في تعليه سد الروصيرص والذي إكتمل معه إقامة العديد من مشروعات التنمية. كما إتبعته الحكومة سياسة "الأرض الخضراء" والتي تعني بالتوسع في المشاريع الزراعية وتعزيز خدمات المياه والصحة والتعليم بولاية جنوب كردفان .

وفي ذات السياق ، وإيماناً بمسئولية الحكومة الأساسية في حماية مواطنيها ، فإننا نؤكد إلتزامنا بالمبادرة الثلاثية المشتركة بين الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية لإيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين في المناطق التي يُسيطر

عليها المتمردون بولاييتي جنوب كردفان والنيل الأزرق بعد أن منع المتمردون المواطنين المدنيين من الوصول إلى مناطق الخدمات في القرى والمدن الآمنة .

السيد الرئيس،،

بالرغم من جهود السودان لمعالجة الآثار السالبة جراء انفصال الجنوب ، لا يزال عبء الديون الخارجية يثقل كاهل الإقتصاد السوداني ، وأود التذكير في هذه السانحة بوعود المجتمع الدولي عقب توقيع إتفاقية السلام الشامل للمساعدة في إلغاء ديون السودان والتي ذهبت أدراج الرياح ، ولعلكم تعلمون بأن موضوع الديون كان من ضمن القضايا الرئيسية والتي تم التوافق حولها مع حكومة جنوب السودان ، وانطلاقاً من نهج الخيار الصفري فقد عقدنا العزم للعمل مع إخوتنا في حكومة جنوب السودان للتحرك المشترك وفق خطوات متفق عليها مع المجتمع الدولي والدائنين حتى ينعم الشعبين الشقيقين بثمرات السلام ، ولضمان قيام دولتين قابلتين للحياة ، وفي ذات السياق نؤكد على ضرورة إلغاء العقوبات الأحادية القسرية المفروضة على السودان والتي تتنافى مع قرارات الجمعية العامة وتُخالف الأعراف والقوانين الدولية .

وفي هذا المقام لا يفوتنا أن نؤكد على أن ما تحقق من إنجازات في مجال التنمية المستدامة في أفريقيا يظل دون الطموح قياساً بالأهداف والمقاصد التي نصت عليها أهداف الأمم المتحدة للألفية ، مما يتطلب تعزيز التعاون الدولي للوفاء بهذه الإلتزامات وبناء القدرات الوطنية من خلال الشراكات الفاعلة والإعفاء الكامل للديون وفقاً لمبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) .

السيد الرئيس،،

تشهد بلادي تطوراً آخر هاماً ، فلقد أفضت مفاوضات السلام الخاصة بدارفور إلى توقيع وثيقة الدوحة للسلام في إقليم دارفور ، برعاية دولة قطر الشقيقة ، وأود أن

أغتتم هذه السانحة لأشيد بدور دولة قطر وسمو الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على جهودهم المقدرة من أجل إستتباب السلام والإستقرار في إقليم دارفور . لقد وجدت وثيقة الدوحة للسلام في دارفور القبول والدعم الكبيرين من أهل دارفور بمختلف مكوناتهم ومن المجتمع الدولي . وانتقلنا بوثيقة الدوحة إلى صفحة جديدة في دارفور بعد أن طويينا صفحة الإقتتال إلى مرحلة تعزيز الإستقرار والتنمية والسلام وعودة النازحين ، وندعو المجتمع الدولي إلى حماية وتأمين ما تحقق من سلام بمحاصرة الحركات المتمردة المسلحة التي لم تنضم إلى إتفاقية السلام ، كما ندعو مجلس الأمن للضغط على هذه الحركات للإنضمام إلى وثيقة سلام الدوحة . كما أكرر الدعوة للمجتمع الدولي للمشاركة بفاعلية في مؤتمر المانحين لإعمار دارفور المزمع عقده في ديسمبر هذا العام بالدوحة .

ستواصل حكومة السودان في إنفاذ إستراتيجيتها بمحاورها الخمسة لتنمية دارفور ، مع إعطاء أولوية قصوى لعودة النازحين واللاجئين بتنسيق مع السلطة الإقليمية التي تم إنشائها بموجب إتفاق الدوحة ، ولقد باشرت مهامها في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام ، وها هي ولايات دارفور الخمسة تشهد الآن حالة من الأمن والإستقرار وعودة الحياة إلى طبيعتها ، مما حدا بمجلس الأمن الدولي إلى تخفيض المكون العسكري لبعثة الأمم المتحدة في دارفور (UNAMID)، كنتيجة طبيعية للتحسن العام في الوضع الأمني والإنساني والذي جاء تكليلاً للجهود الكبيرة المبذولة من قبل حكومة السودان ، مما مهد الطريق لإنطلاق عمليات التنمية في دارفور وفتح الباب أمام تزايد أعداد عودة النازحين واللاجئين إلى قراهم ومدنهم للإستقرار والإنتاج .

السيد الرئيس،،

تُعقد هذه الدورة في وقت يشهد فيه العالم تطورات وتغيرات واسعة ومتشعبة تقتضي التعاون والتنسيق بين أفراد الأسرة الدولية من أجل خير البشرية . وفي هذا

الصدد نجد أن عملية إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية والفرعية من القضايا الهامة التي يجب الوقوف عندها . فقد بات من الضروري الإسراع بمسألة إصلاح هذه المنظومة الدولية لتؤدي دورها بكل عدالة وشفافية وكفاءة ، ولتكون على قدر التحديات . ولن يكون الإصلاح حقيقياً إلا بتمكين الجمعية العامة للأمم المتحدة من القيام بدورها كاملاً غير منقوص ، مما يمكنها من أداء دورها بصورة شفافة ومتوازنة بين أجهزة الأمم المتحدة . إن إصلاح مجلس الأمن يعتبر جزءاً أساسياً من عملية الإصلاح ، فالمجلس لم يعد يمثل الواقع الدولي المعاصر ، إذ ظل بدون توسيع في عضويته ودون إصلاح في طرق ومناهج عمله ، وأصبح يتخذ قراراته بشكل يفترق للديمقراطية والشفافية إلى حد كبير . وعليه فإن عملية الإصلاح لا بد أن تكون متكاملة وشاملة بعيداً عن الحلول الجزئية أو المرحلية .

إننا نتطلع اليوم وندعو لإقامة نظام دولي متوازن ومتعدد وعادل يكون قادراً على التعامل مع التحديات الماثلة ويسوده إحترام القانون الدولي وتعلو فيه مبادئ وأهداف الأمم المتحدة بما في ذلك إحترام سيادة الدول ، وعدم التدخل في شئونها الداخلية تحت أي شكل من الأشكال أو ذريعة من الذرائع وعدم إستخدام القوة أو التهديد باستخدامها .

كما يشعر السودان بقلق عميق إزاء إستحداث مفاهيم جديدة أو الدفع بأجندات غير متفق عليها دولياً ، ومثيرة للخلاف مثل التدخل الإنساني والحروب الوقائية ومسؤولية الحماية والوصاية على حقوق الإنسان ، والعقوبات الإقتصادية والسياسية ، وإستحداث آليات جديدة للضغط على الدول وتسييس العدالة الدولية ، وفي هذا السياق فإن السودان يعبر عن رفضه للنهج الذي إتبعته ما يُعرف بالمحكمة الجنائية الدولية والتي إنحرفت عن مسارها الذي إختطه لها مؤتمرها المؤسس لتصبح أداة سياسية تسعى لتجريم دول بعينها وتغض الطرف عن جرائم بشعة ترتكبها دول

أخرى باسم الإنسانية ومحاربة الإرهاب ، إن رفض طلب السلطة الوطنية الفلسطينية من قِبَل المحكمة خير تعبير عن الظلم باسم القانون ومثال واضح لتسييس العدالة .

السيد الرئيس،،

إن ظاهرة تغير المناخ تقف شاهداً على ما ذكرناه من أن تأثير القضايا أصبح واسعاً ومتشابكاً عجزت الدول عن التصدي له ، كسأن العديد من القضايا الأخرى مثل الطاقة والأمن الغذائي وقضايا الهجرة والإرهاب . وفي هذا الصدد نرى أهمية تعزيز التعاون الدولي في قضية تغير المناخ على أساس إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والبرتكول الملحق بها .

ونود أن نُعبر عن إشادتنا بدولة البرازيل لإستضافتها قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) في يوليو الماضي ودورها الفعال في خروج القمة بوثيقة توافقية عكست الشواغل الرئيسية للدول الأعضاء وأكدت على تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة عبر الإقتصاد الأخضر وتعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة ، ونأمل أن يعكس تطبيق مفهوم الإقتصاد الأخضر الفوارق بين الدول المتقدمة والنامية بصورة تمكن كل دولة من وضع سياساتها الخضراء الخاصة بها ، وتسمح بانسياب المساعدات المالية والفضية والتكنولوجية للدول النامية بدون تمييز بين الشعوب .

السيد الرئيس،،

إن وفد بلادي يدين جميع أشكال ومظاهر الإرهاب سواءً كان من أفراد أو مجموعات أو دول ، إذ أن الإرهاب ظاهرة لا ترتبط بدين أو ثقافة أو دولة معينة.

كما نجدد الدعوة لوضع تعريف محدد متفق عليه دولياً للإرهاب الذي يشكل خطراً كبيراً على مجتمعاتنا حتى لا يخلط بين مفهوم الإرهاب والنضال المشروع ضد الإحتلال الأجنبي والغزو والإستعمار ، كما نرفض وصم ثقافة أو ديانة أو مجموعة

عرقية محددة بالإرهاب . إن تدابير مكافحة الإرهاب يجب أن تتوخى عدم المساس بالحريات العامة وحقوق الإنسان ، وسيادة الدول فوق أراضيها .

السيد الرئيس،،

يتزامن عقد هذه الدورة من أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة مع عدد من المؤشرات الهامة على مستوى الإقتصاد العالمي ، يأتي في مقدمتها تداعيات الأزمة المالية العالمية والإرتفاع الكبير في أسعار السلع لا سيما الغذائية منها وتأثيرها على التنمية المستدامة . رغماً عن ذلك فإن حكومة السودان تبذل جهود كبيرة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البلاد من خلال التأكيد على إستتباب الأمن والسلام وإنجاز التنمية المنشودة ، وظهر ذلك في إلتزام السودان بتنفيذ الأهداف الواردة في الإستراتيجية القومية طويلة المدى والتي تغطي الفترة من (٢٠٠٧ - ٢٠١٣م) بالإضافة إلى ورقة الخطة الإنتقالية لإستراتيجية تخفيف حدة الفقر .

السيد الرئيس،،

ظلت القضية الفلسطينية مدرجة على أجندة الأمم المتحدة لما يزيد عن ستة عقود من الزمان أصدرت خلالها المنظمة الدولية العديد من القرارات التي رفضت إسرائيل تنفيذها ، ولا زالت تواصل تحديها للإرادة الدولية . ويُعبر السودان عن دعمه الكامل لقرار السلطة الفلسطينية بالتقدم للمطالبة بعضوية الأمم المتحدة ، وهو حق قانوني يستند على حق تقرير المصير الذي هو أحد مبادئ القانون الدولي .

لقد باتت الحالة في الشرق الأوسط تشكل تهديداً مستمراً للسلم والأمن الدوليين رغماً عن الإعلان المستمر لرغبة الطرف العربي في الوصول إلى سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة ، قائم على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى المبادرة العربية للسلام ، إلا أن إسرائيل الدولة القائمة بالإحتلال ظلت ترفض خيار السلام

وتواصل حصارها الظالم وغير الإنساني الذي يجايف مبادئ القانون الدولي ، هذا فضلاً عن إستمرار المخططات الإستيطانية وتغيير المعالم الديموغرافية لمدينة القدس بهدم المنازل وتجريف الأراضي والتوسع الإستيطاني وممارسة سياسة التطهير العرقي والتهجير القسري ومواصلة إعتقال آلاف الفلسطينيين . إننا نجدد الدعوة للأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص بأن ينهض بمسئوليته في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ويتخذ الإجراءات الكفيلة بإنهاء الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية .

ونجدد الدعوة من على هذا المنبر لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل ، ونؤكد على حق الدول في إمتلاك التكنولوجيا النووية للإستخدام السلمي ، وفي هذا السياق ندعو لحل الخلافات عن طريق المفاوضات والحوار والإبتعاد عن الدعايات المغرضة ونشر الخوف والتوتر في المنطقة .

السيد الرئيس،،

في سياق حديثنا عن الشرق الأوسط يود وفدي أن يسجل عميق حزنه وأسفه لما آلت إليه تطورات الأوضاع في سوريا من تصاعد للعنف والإستخدام المفرط للقوة من جميع الأطراف والذي لن يوفر السبيل المناسب لحل النزاع ، وناشد من هذا المنبر جميع الأطراف أن تستجيب لصوت العقل وتنزع للتفاوض ووقف الإحتراب والمواجهات العسكرية . كما أننا نرى أن تعيين مبعوث جديد تتوفر له معرفة أكثر بالمنطقة مثل السيد الأخضر الإبراهيمي ستكون فرصة مواتية للتوصل لحل سلمي للنزاع ، آمليين أن تتجاوب معه الأطراف المختلفة .

السيد الرئيس،،

وفي شأن الصومال فإن السودان يبارك التطورات السياسية الأخيرة في هذا البلد الشقيق المتمثلة في نجاح الإنتخابات الرئاسية التي جرت مؤخراً لتطوي المرحلة الإنتقالية ويُسعدنا أن نهنئ الرئيس المنتخب حسن شيخ محمود عثمان متمنين له التوفيق في إكمال مسيرة السلام والإستقرار في الصومال ، وفي هذا السياق فإن السودان يشيد بجهود الإتحاد الأفريقي في الصومال ويدعو المجتمع الدولي لدعم هذه الجهود وللوقوف بجانب الشعب الصومالي الشقيق في هذه المرحلة المفصلية من تاريخه حتى يعود لمواصلة دوره الطبيعي ضمن الأسرة الدولية .

السيد الرئيس،،

في الختام ، لا يسعني إلا أن أُعبر عن خالص إمنياتنا بنجاح فعاليات هذه الدورة للجمعية العامة تحت قيادتكم الحكيمة .

وشكراً